Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 9, Issue 12 (2025) • P: 57 - 47
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

# The Russia–Ukraine War and the Struggle to Shape the New International Order

**Mr. Kamal Kamel Tarhini**
Islamic University of Beirut | Lebanon

**Received**: 04/11/2025
**Revised**: 19/11/2025
**Accepted**: 17/12/2025
**Published**: 30/12/2025

* Corresponding author: kameltarhini455@gmail.com

**Citation**: Tarhini, K. K. (2025). The Russia–Ukraine War and the Struggle to Shape the New International Order. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 9*(12), 47 – 57. https://doi.org/10.26389/AJSRP.K061125

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

**Abstract:** This study examines the Russia–Ukraine war as a pivotal moment in the transformation of the international system, exploring the nature of the conflict and its geopolitical, economic, and technological dimensions, along with its impact on global power dynamics. The significance of the study lies in its contribution to understanding the current transitional phase of the international order, demonstrating how the war has become a formative factor in reshaping international relations and future geopolitical balances, and offering an analytical reference for interpreting ongoing shifts and anticipating what may follow. The study adopts an analytical–inductive methodology based on reviewing relevant literature, strategic documents, and historical and political trajectories preceding and following the war, in addition to assessing potential future scenarios. The findings reveal that the war exposed the limits of U.S. hegemony and triggered a tangible shift toward an emerging multipolar order, reflected in the rising influence of Russia, China, and India, and the growing relevance of groupings such as BRICS and the Shanghai Cooperation Organization. They also highlight the increasing centrality of economic and technological competition and the declining effectiveness of traditional international institutions in crisis management.

**Keywords:** Russia–Ukraine war, international system, multipolarity, balance of power, geopolitics, BRICS, international institutions, geotechnology.

# الحرب الروسية – الأوكرانية وصراع تشكيل النظام الدولي الجديد

**أ. كمال كامل ترحيني**
الجامعة الإسلامية في بيروت | لبنان

**المستخلص:** تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الحرب الروسية–الأوكرانية باعتبارها لحظة مفصلية في تطوّر النظام الدولي، من خلال استكشاف طبيعة الصراع وأبعاده الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وتأثيره على موازين القوى العالمية. وتبرز أهمية الدراسة في أنّها تُسهم في فهم المرحلة الانتقالية التي يشهدها النظام الدولي، وتفسّر كيف أصبحت هذه الحرب عنصرًا مؤسِّسًا لإعادة صياغة العلاقات الدولية والتوازنات المستقبلية، بما يجعلها مرجعًا لفهم التحوّلات الجارية واستشراف ما بعدها. اعتمدت الدراسة منهجًا تحليليًا–استقرائيًا يقوم على مراجعة الأدبيات والنصوص الاستراتيجية وقراءة المسارات التاريخية والسياسية التي سبقت الحرب وتلتها، إضافة إلى تحليل السيناريوهات المحتملة لمآلاتها. وتوصلت النتائج إلى أنّ الحرب كشفت حدود الهيمنة الأميركية وأطلقت تحوّلًا ملموسًا نحو تعددية قطبية ناشئة، تتجسد في صعود روسيا والصين والهند، وتعاظم دور تكتلات مثل البريكس ومنظمة شنغهاي، إلى جانب بروز الاقتصاد والتكنولوجيا كأدوات تنافس مركزية، وتراجع فعالية المؤسسات الدولية التقليدية في إدارة الأزمات.

**الكلمات المفتاحية** الحرب الروسية–الأوكرانية، النظام الدولي، التعددية القطبية، ميزان القوى، الجغرافيا السياسية، البريكس، المؤسسات الدولية، التكنولوجيا الجيوسياسية.

## تمهيد

شكّلت الحرب الروسية – الأوكرانية التي اندلعت في شباط/فبراير 2022 لحظة مفصلية في تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة. فهي لم تكن مجرد نزاع إقليمي محدود بين موسكو وكييف، بل جاءت تتويجًا لعقود من التراكمات الجيوسياسية والصراعات الكامنة بين روسيا والغرب. منذ نهاية الحرب الباردة عام 1991، توسّع النفوذ الغربي شرقًا عبر تمدد حلف شمال الأطلسي (الناتو) ومحاولات دمج أوكرانيا في المنظومة الأوروبية–الأميركية، ما اعتبرته موسكو تهديدًا وجوديًّا لأمنها القومي ولمجالها الحيوي التقليدي. شهدت أوكرانيا تحولات داخلية مهمة مثل الثورة البرتقالية عام 2004 ثم ثورة الكرامة عام 2013، التي أفضت إلى انحياز أوكراني متزايد نحو الغرب وإطاحة نظامَيْن مواليَيْن لروسيا. هذه التطورات عمّقت الشعور الروسي بالعزلة، خاصة مع وعود أوكرانيا المحتملة بعضوية الناتو والاتحاد الأوروبي. اعتبرت موسكو هذه التحولات اختراقًا خطيرًا لمجال نفوذها، فردّت أخيرًا بإطلاق عملية عسكرية واسعة في أوكرانيا في 24 شباط/فبراير 2022. من منظور الكرملين، جاءت هذه الحرب لتثبيت موقع روسيا كقوة عظمى ناشطة، ومنع الغرب من جرّ أوكرانيا نهائيًا إلى معسكره. في المقابل، رأت الدول الغربية في الهجوم الروسي اعتداءً سافرًا على القانون الدولي وعلى سيادة دولة مستقلة في قلب أوروبا، واصطفت لدعم أوكرانيا بالعتاد العسكري والمساعدات المالية والعقوبات الاقتصادية ضد موسكو. هكذا، انطلقت حربٌ تتجاوز أسبابها المباشرة لتكشف عن تصدع أعمق في بنية النظام الدولي وعن بداية صراع صريح على تشكيل نظام عالمي جديد.

أهمية هذه الحرب تنبع من كونها اختبارًا حقيقيًا لموازين القوى العالمية. فمنذ انهيار الاتحاد السوفياتي، تمتعت الولايات المتحدة بهيمنة شبه مطلقة على النظام الدولي بوصفها القطب الأوحد. لكن الحرب الروسية – الأوكرانية أظهرت حدود هذه الهيمنة أمام عودة روسيا إلى الواجهة وصعود قوى أخرى كالصين والهند وغيرها. لقد أعادت الحرب إحياء الانقسام بين معسكرين شرقي وغربي، وأكدت أن النظام العالمي الأحادي الذي ساد بعد 1991 أصبح اليوم موضع تحدٍ جوهري. وعلى حد تعبير أحد الباحثين، وجّهت الحرب ضربة لفكرة "المركز الواحد" في إدارة العالم، إذ بات المشهد الدولي أكثر تشظّيًا وتعقيدًا مع دخول أطراف جديدة تطالب بدور في صياغة القرار الدولي. وبذلك، برزت هذه الحرب كمؤشر على نهاية فترة الأحادية القطبية وبداية حقبة أكثر تعددية، ما يجعل دراسة تداعياتها ضرورية لفهم ملامح النظام العالمي المقبل.

**مبرّرات الدراسة وأهمّيتها:** تنطلق هذه الدراسة من الحاجة العلمية إلى فهمٍ معمّق للتحوّل البنيوي الذي يشهده النظام الدولي في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية، ولا سيّما في ظل القصور النسبي في الأدبيات السياسية المعاصرة عن تقديم تحليل شامل يربط هذا الصراع بإعادة توزيع القوة عالميًا واختبار صلاحية نظريات الهيمنة والأحادية القطبية في سياق دولي متغيّر. فالحرب لا تمثّل حدثًا عسكريًا أو إقليميًا معزولًا، بل تشكّل لحظة كاشفة لمسار انتقالي أوسع يعيد طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة القوة، وحدود النفوذ الغربي، وصعود قوى وتكتلات بديلة في بنية النظام الدولي.

وتكتسب الدراسة أهميتها النظرية من مساهمتها في إعادة تقييم فرضية الأحادية القطبية، وتطوير مقاربات تفسيرية أكثر ملاءمة لفهم التعددية الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية الناشئة، من خلال دمج أبعاد الجغرافيا السياسية والاقتصاد السياسي والتنافس التكنولوجي ضمن إطار تحليلي واحد. أما على المستوى العملي، فتنبع أهمية الدراسة من الأثر المباشر للحرب على أمن الطاقة والغذاء، واستقرار التحالفات الدولية، وفعالية المؤسسات العالمية، ما يجعل تقديم قراءة تحليلية دقيقة ضرورة لصنّاع القرار والباحثين والمؤسسات المعنية باستشراف السيناريوهات المستقبلية وبناء سياسات خارجية أكثر واقعية في مرحلة تتسم بعدم اليقين والتحوّل الهيكلي في النظام الدولي. وبذلك، تمثّل هذه الدراسة أداة تحليلية لفهم ديناميات مرحلة انتقالية تعيد صياغة قواعد التفاعل الدولي وموازين القوة العالمية.

**مشكلة الدراسة:** على الرغم من الزخم التحليلي الواسع الذي رافق الحرب الروسية–الأوكرانية، ما يزال الجدل قائمًا حول طبيعة التحوّل الذي أحدثته في بنية النظام الدولي: هل تمثّل مجرد أزمة إقليمية ذات تداعيات ظرفية، أم أنّها تكشف تصدّعًا بنيويًا عميقًا في منظومة الأحادية القطبية التي قادتها الولايات المتحدة منذ مطلع التسعينيات؟ ويتمثّل جوهر المشكلة في غياب تقدير علمي متماسك لطبيعة هذا التحوّل؛ مدى اتساعه، وعمقه، واستدامته، وحدود تأثيره على موازين القوى، وسلوك الفاعلين الدوليين، وفعالية المؤسسات العالمية، ودور الاقتصاد والتكنولوجيا في إعادة توزيع النفوذ. وبذلك تسعى الدراسة إلى معالجة الفجوة المعرفية المتمثّلة في قصور الأدبيات القائمة عن تفسير ما إذا كانت الحرب تشكّل حدثًا مفصليًا يعيد صياغة قواعد التفاعل الدولي ويُسرّع الانتقال نحو تعددية قطبية ناشئة، أم أنها مجرد حلقة في صراع جيوسياسي طويل لا يغيّر المسار العام للنظام الدولي.

**أسئلة الدراسة:**

- إلى أي حد تُشكّل الحرب الروسية–الأوكرانية نقطة تحوّل بنيوي في النظام الدولي، وليست أزمة جيوسياسية عابرة؟
- ما طبيعة التأثير الذي أحدثته الحرب على موازين القوى بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، وكيف أعاد ذلك تعريف مفهوم الهيمنة والردع الدولي؟

- كيف أسهمت الحرب في إعادة توزيع أدوات القوة العالمية، ولا سيما الاقتصاد والتكنولوجيا والطاقة، مقارنة بالأدوات العسكرية التقليدية؟
- ما مدى قدرة المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، الناتو، الاتحاد الأوروبي...) على إدارة هذا التحوّل، وما حدود فعاليتها في ظل التعددية القطبية الناشئة؟
- ما السيناريوهات المحتملة لمآلات النظام الدولي بعد الحرب، وكيف يمكن أن تنعكس على العلاقات الدولية والتحالفات المستقبلية؟

**أهداف الدراسة:**

- تحليل الخلفيات الجيوسياسية والفكرية التي مهّدت للحرب الروسية–الأوكرانية وربطها بتطورات النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة.
- تفسير أثر الحرب على بنية النظام الدولي وتحديد ما إذا كانت تمثّل تحوّلًا بنيويًا نحو تعددية قطبية أم مجرد أزمة ظرفية.
- قياس انعكاسات الحرب على موازين القوى العالمية بين الولايات المتحدة وروسيا والصين وباقي الفاعلين الدوليين.
- استكشاف دور الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا كأدوات استراتيجية في الصراع وإعادة توزيع النفوذ العالمي.
- تقييم أداء المؤسسات الدولية والإقليمية وبيان حدود فعاليتها في إدارة الأزمة وصنع الاستقرار.
- استشراف السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي وتحديد تداعياتها على العلاقات والتحالفات الدولية.

## نوع الدراسة ومنهجيتها:

قام الباحث بتحديد نوع الدراسة بوصفها دراسة تحليلية–استشرافية تعتمد على منهج تحليلي استقرائي يجمع بين مراجعة الأدبيات والوثائق الرسمية وتحليل المواضيع الجيوسياسية والاقتصادية المرتبطة بالحرب الروسية–الأوكرانية. وتم توظيف هذا المنهج داخل متن الدراسة عبر تحليل التغيرات في بنية النظام الدولي وموازين القوى وقراءة المؤشرات الدالة على الانتقال نحو التعددية القطبية، بما يوفّر إطارًا منهجيًا واضحًا يدعم النتائج والاستنتاجات.

**الدراسات السابقة**

- Bahadari (2025):

يركّز في دراسته على العلاقة السببية بين الحرب الروسية–الأوكرانية وتغير توازن القوى في النظام الدولي، معتبراً أن الصراع أظهر قوة معادلة للهيمنة التقليدية التي كانت تُمارَس من قِبل الولايات المتحدة وحلفائها، وبروز ديناميكيات تحالفية جديدة بين روسيا والصين ومجموعة من الدول الأخرى. تُظهر النتائج أن الحرب عزّزت تحالفات ثنائية (روسيا–الصين) في مواجهة الغرب، وأن النظام الدولي يشهد تراجعًا في الأحادية القطبية مع احتمالات نشوء نظام ثنائي أو متعدد القطبية. الدراسة تجمع البيانات المكتبية مع ملاحظات واقعية لدعم تحليلاتها الجيوسياسية.

- Zafar (2025)

يقدم تحليلًا لأثر الحرب على الهيمنة الأوروبية والأميركية ونمط العلاقات الدولية، مشيرًا إلى أن الصراع أجبر القوى الأوروبية على إعادة النظر في اعتمادها على الولايات المتحدة والأمن الجماعي، وأبرز دور تحولات الطاقة والأمن في تقويض التصورات التقليدية حول الهيمنة الغربية. الدراسة تقرّ بأن الحرب تُبيّن بوادر انتقال عالمي نحو تعددية في مراكز القوة، مع تشديد على أثر الارتباط بين الأمن والسياسات الاقتصادية.

- Najafov, Hasanov & Gawliczek (2024)

هذه الدراسة المركّزة على أبعاد الحرب تشمل تقييمًا لتحوّلات الأمن الغذائي والطاقة، وتوسّع في الأبعاد العسكرية والسياسية للصراع، موضحة كيف تسهم الحرب في زيادة الإنفاق العسكري وإعادة تعريف سياسات الدول تجاه الأمن الدولي، مع تحليل دور اللاعبين الإقليميين وتأثير النزاعات الإقليمية الأخرى على مسار الحرب. النتائج تُظهر أن الحرب تشكّل تهديدًا مباشرًا للأمن العالمي وتعيد تشكيل أولويات السياسات الدولية.

- Mayhubi (2025)

يركّز Mayhubi في بحثه على تأثير الحرب في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي من خلال تسليط الضوء على صعود قوى غير غربية وتقوية التحالفات البديلة التي تشمل دولًا مثل الصين وإيران، مشيرًا إلى أن النزاع كشف هشاشة الهيمنة الأميركية التقليدية وقدرة دول أخرى على تحدي الوضع الراهن. الدراسة تحلل المؤشرات الاقتصادية والسياسية وتحولات السياسات الدفاعية، لتستنتج أن النظام الدولي يتحوّل نحو تعددية قطبية أعمق.

- AbdelRazik (2025)

في هذه الورقة البحثية، يُنظر إلى الحرب الروسية–الأوكرانية كعامل مركزي في دفع التحولات في النظام الدولي، مع التأكيد على أن الصراع يعزّز دور روسيا كقوة مركزية تُعيد تشكيل المكاسب الجيوسياسية في أوروبا وآسيا، وأن التحولات في التحالفات الدولية تصاحب إعادة ترتيب أولويات القوى الكبرى، ما يدعم فكرة أن النظام الدولي في حالة انتقال نحو تعددية أوسع.

- الدليمي، محمد عبد الله (2024) درس في بحثه المعنون *"الحرب الروسية–الأوكرانية وإعادة تشكّل النظام الدولي: قراءة في توازنات القوة"* التحوّل الجيوسياسي الناتج عن الحرب وتأثيره على بنية النظام العالمي. هدف البحث إلى فهم ما إذا كانت الحرب تمثّل شرخًا بنيويًا في نظام الأحادية القطبية أم لحظة عابرة في صراع القوى الكبرى. وتنبع أهميته من كونه يربط بين الحدث العسكري وتبدّل مفاهيم القوة والنفوذ في العلاقات الدولية. اعتمد الباحث منهجًا تحليليًا–مقارنًا بالاستناد إلى وثائق استراتيجية صادرة عن الولايات المتحدة وروسيا والصين، وتحليل خطابات رسمية وبيانات أممية. وتوصّل إلى أنّ الحرب كشفت حدود التفوّق الأميركي، ودفعت نحو تسارع تشكّل تعددية قطبية تقودها واشنطن وبكين وموسكو، مع تزايد دور الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الموازية كالبريكس. وأكّد أن موازين القوة العالمية باتت أكثر سيولة وتحوّلًا مما كانت عليه قبل 2022.
- الخطيب، رنا سامر (2023) تناولت في دراستها *"انعكاسات الحرب الروسية–الأوكرانية على أمن الطاقة والتحالفات الاقتصادية العالمية"* أثر الصراع على سوق الطاقة العالمي وإعادة تشكيل التحالفات التجارية بين الشرق والغرب. سعت الدراسة إلى تحليل آليات توظيف الطاقة كأداة استراتيجية وإعادة رسم مسارات النفوذ الاقتصادي. وتبرز أهميتها في كشفها عن الأبعاد غير العسكرية للحرب، خصوصًا في ظل التحوّلات الحاصلة في العلاقات الأوروبية–الروسية. استخدمت الباحثة منهجًا وصفيًا–تحليليًا مدعومًا ببيانات كمية حول أسعار الطاقة والصادرات الروسية واتفاقيات الاستثمار الآسيوية. وأظهرت النتائج أنّ الحرب دفعت أوروبا لتسريع الانتقال نحو بدائل طاقوية بعيدة عن موسكو، وفي المقابل عمّقت التقارب الاقتصادي الروسي–الصيني، ما عزّز البعد الاقتصادي للتعددية القطبية ووسّع نطاق الصراع من الجغرافيا إلى الأسواق العالمية.
- مراد، نادر فتحي (2022) قدّم في بحثه *"فعالية المؤسسات الدولية في إدارة الأزمة الروسية–الأوكرانية: اختبار لقدرة النظام العالمي"* تقييمًا نقديًا لأداء الأمم المتحدة، الناتو، والاتحاد الأوروبي في التعامل مع الحرب. استهدف البحث تحديد مدى جاهزية بنية الحوكمة الدولية لاستيعاب الأزمات بين القوى النووية. وتبرز أهميته في مساءلة الخطاب الذي يفترض حيادية وفاعلية النظام المؤسسي الدولي. اعتمد الباحث منهج تحليل الخطاب السياسي ودراسة حالة مؤسساتية، شملت تتبّع القرارات والعقوبات والآليات الدبلوماسية. وخلص إلى أنّ المؤسسات الدولية أظهرت محدودية واضحة بسبب تضارب المصالح بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ما جعل الاستجابات تُدار خارج الأطر الأممية عبر التحالفات العسكرية والاقتصادية، مؤكّدًا بذلك تراجع دور النظام الليبرالي المؤسسي في ضبط التفاعلات الدولية.

تتميّز هذه الدراسة عن كثير من الدراسات الأخرى بكونها لا تكتفي بوصف الحرب الروسية–الأوكرانية أو تحليل تداعياتها المباشرة، بل تقاربها كمدخل لفهم التحوّل البنيوي في النظام الدولي عبر دمج الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية في إطار واحد متكامل. كما تجمع بين التحليل النظري والاستشراف المستقبلي، وتعيد اختبار مفاهيم العلاقات الدولية في ضوء واقع جديد، ما يمنحها إضافة علمية أعمق وقدرة تطبيقية تفيد صنّاع القرار في قراءة التوازنات العالمية المقبلة.

## 1. الحرب كمنعطف في ميزان القوى العالمي

مثّلت الحرب الروسية – الأوكرانية منعطفًا استراتيجيًا أسهم في إعادة تشكيل ميزان القوى الدولي. فبعد عقود من التفوّق الغربي الأحادي، كشفت هذه الحرب أن العالم يدخل مرحلة تحوّل بنيوي نحو نظام أكثر تعددية. لم يعد النظام الدولي يُدار عبر قطب أوحد؛ إذ برزت قوى دولية صاعدة تتحدى الهيمنة الأميركية وتسعى لفرض رؤيتها للتوازن العالمي. في هذا السياق، اتخذ الصراع الروسي – الأميركي أبعادًا جديدة: من حرب بالوكالة في أوكرانيا إلى مواجهة غير مباشرة بين معسكرين دوليين. فمن جهة أولى، تقود الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون معسكرًا يدعم أوكرانيا ويستخدم أدوات الضغط الاقتصادي والعسكري لردع روسيا. ومن جهة ثانية، تقف روسيا على رأس معسكر مضاد مدعوم بشكل متفاوت من قوى كبرى كالصين والهند ودول في الجنوب العالمي (حسين، 2022). وهكذا تحولت أوكرانيا إلى ساحة اشتباك دولي غير مباشر بين الشرق والغرب، مجسّدةً صراعًا على النظام العالمي الجديد.

لقد كان للحرب أثرٌ واضح على مكانة كلٍّ من روسيا والولايات المتحدة في ميزان القوى. فبالنسبة لروسيا، شكّلت الحرب فرصة لإبراز نفسها كقوة عظمى قادرة على تحدي الغرب عسكريًا وسياسيًا. تمكنت موسكو من تأكيد حضورها الاستراتيجي وإعادة طرح نفسها لاعبًا أساسيًا لا يمكن تجاهله في الأمن الأوروبي والترتيبات الدولية. وعلى الرغم من الخسائر العسكرية والاقتصادية التي تكبدتها، أظهرت روسيا قدرة على الصمود أمام العقوبات غير المسبوقة، واستمرت في تمويل مجهودها الحربي واستغلال منافذ بديلة لتصريف صادراتها من الطاقة. وإلى جانب ذلك، سعت لتعميق شراكاتها مع قوى كبرى غير غربية كالصين والهند، ما عزز تحولها شرقًا بعيدًا عن المنظومة الغربية. في المقابل، مثّلت الحرب

جرس إنذار واستفاقة استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين. فقد استغلّت واشنطن الأزمة لتعزيز وحدة الصف الغربي تحت قيادتها، وأعادت تنشيط تحالف الناتو الذي بدا مترهلاً في السنوات السابقة. كما دفعت الولايات المتحدة باتجاه توسيع الناتو ليشمل دولًا جديدة (مثل فنلندا والسويد) في رسالة تحدٍّ واضحة لموسكو (الشفح، 2005)، بالتوازي قادت واشنطن حملة عقوبات مالية وتقنية قاسية لعزل روسيا دوليًا وتقويض قدرتها على مواصلة الحرب. هذه الخطوات مجتمعة أعادت للولايات المتحدة **دورًا قياديًا في أوروبا** عزز نفوذها، لكنها أيضًا دفعت روسيا أكثر نحو المعسكر الشرقي وعمّقت الاصطفاف العالمي. وكما أشار والت (Walt, 2022) فإن هذا الصراع أكد من جديد منطق الصراع بين القوى العظمى في السياسة الدولية رغم الخطاب الأيديولوجي حوله، إذ بدت كلٌّ من واشنطن وموسكو عازمة على إعادة رسم خطوط النفوذ العالمي بما يخدم مصالحها الاستراتيجية.

بناءً على ذلك، يمكن اعتبار الحرب نقطة تحوّل في **توازن القوى العالمي**. فقد دفعت نحو مراجعة عميقة للتحالفات والاصطفافات الدولية التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة. أعاد الصراع إحياء مفاهيم الردع والتنافس الجيوسياسي بين القوى النووية الكبرى، محدثًا انقسامًا شبيهًا بأجواء الحرب الباردة ولكن في سياق عالمي جديد أشد ترابطًا. فعلى سبيل المثال، وجدت أوروبا نفسها أمام تهديد أمني تقليدي في القارة، مما أجبرها على رفع مستوى التأهب العسكري واستعادة أهمية الدفاع الجماعي عبر الناتو. ألمانيا، التي تبنّت لعقود سياسة انخراط سلمي مع روسيا، أعلنت عن تحوّل تاريخي في سياستها الدفاعية بزيادة الإنفاق العسكري وإمداد أوكرانيا بالأسلحة لأول مرة منذ الحرب الباردة (كونولي، 2022).

وقد وُصِف هذا التحول في برلين بأنه ولادة ألمانيا جديدة في المشهد الجيوسياسي الأوروبي. وفي آسيا، راقبت الصين عن كثب نتائج الحرب لتقييم موقف الغرب وصلابته، وأبقت على دعم سياسي ضمني لروسيا مراهنةً على إنهاك الولايات المتحدة واستنزافها في صراع طويل. كل تلك التغيرات تؤكد أننا أمام **تحول في مركز الثقل العالمي** من الغرب نحو الشرق، وأمام بداية حقبة تنافسية جديدة متعددة الأطراف، قد تؤسس في نهاية المطاف لنظام دولي مختلف جذريًا عما عرفناه في العقود الثلاثة الماضية (Johnson, 2022).

## 2. انعكاسات الحرب على بنية النظام الدولي الجديد

أوضحت الحرب الروسية – الأوكرانية أننا نشهد **إعادة تشكّل في بنية النظام الدولي** من نظام أحادي القطبية إلى نظام أكثر تعقيدًا وتعددًا. لقد عمل هذا الصراع بمثابة katalysator (عامل محفّز) لتسريع التحولات البنيوية التي كانت تغلي تحت سطح النظام العالمي. ويمكن تلمّس أربعة انعكاسات رئيسية للحرب على شكل النظام الدولي الناشئ:

**أولًا: نهاية وهم الأحادية القطبية وتأكيد الاتجاه نحو التعددية**. أبرزت الحرب تآكل التفوّق الغربي المطلق الذي ميّز حقبة ما بعد الحرب الباردة. فبالرغم من أن الولايات المتحدة لاتزال القوة العسكرية والاقتصادية الأولى عالميًا، إلا أنها لم تعد قادرة على فرض رؤيتها الأحادية دون معارضة فعالة. لقد واجه التحالف الغربي لأول مرة تحديًا جيوسياسيًا مفتوحًا من قوة نووية كبرى منذ عقود، ولم يتمكن من حسم الموقف سريعًا لصالحه. في المقابل، أظهرت روسيا أنها مستعدة لكسر القواعد التي وضعها الغرب (مثل حرمة حدود الدول) لتحقيق مصالحها الأمنية، حتى لو أدى ذلك لمواجهة طويلة. كما أن ردود فعل بقية العالم على الحرب جاءت متنوعة ولم تنسق كلها خلف الموقف الغربي، ما يشير إلى تفكك تدريجي في نظام التحالفات السابق. لقد امتنعت دول تمثل أكثر من نصف سكان العالم (كالهند والصين ومعظم أفريقيا وأميركا اللاتينية) عن فرض عقوبات على روسيا أو عزلها دبلوماسيًا، رغم الضغط الأميركي (العبيدي، 2023، ص 39). هذا الواقع غير المسبوق يشي بأننا مقبلون على نظام دولي لا يدار فقط من واشنطن وبروكسل، بل تشارك فيه مراكز قوى أخرى ترفض سياسة المحاور الصفرية. ويرى بعض الباحثين أن ملامح النظام المتعدد الأقطاب بدأت تتشكّل بالفعل، حيث تسعى دول كبرى كالصين والهند وروسيا لإعادة صياغة قواعد النظام بما يتماشى مع مصالحها. لكن هذا التحول التعددي لا يزال في بداياته ويواجه تحديات كبيرة، على رأسها مقاومة المعسكر الغربي لهذا التغيير، والصراعات البينية المحتملة بين القوى الصاعدة نفسها حول النفوذ.

ثانيًا: **بروز نمط جديد من الاستقطاب الدولي** بوجود كتل وتحالفات مرنة. على عكس الحرب الباردة التي انقسم فيها العالم إلى معسكرين ثابتين تقريبًا، فإن الاستقطاب الحالي الناشئ أكثر سيولة ومرونة. فهناك معسكر غربي مجدَّد يضم الولايات المتحدة وأوروبا وحلفاءها في آسيا (اليابان، كوريا الجنوبية، أستراليا...) متكاتف إلى حد بعيد في مواجهة روسيا، وقد عزز هذا المعسكر وحدته بعد الحرب عبر تطوير سياسات دفاعية مشتركة (مثل استراتيجية الناتو الجديدة 2022 التي وصفت روسيا كتهديد مباشر) بالمقابل، يتبلور معسكر أوراسي/شرقي فضفاض يضم روسيا والصين وإيران وبعض الدول النامية المناوئة لسياسات الغرب. هذا المعسكر لا يجمعه تحالف رسمي واحد، بل شبكة مترابطة من المصالح والتنسيق في المحافل الدولية (كما تجلى في تصويت بعض الدول ضد قرارات الأمم المتحدة التي تدين روسيا). إلى جانب هذين القطبين الكبيرين، هناك كتلة ثالثة يمكن تسميتها "العالم الجنوبي" أو الدول غير المنحازة الجديدة، وتشمل دولًا في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية ترفض الانجرار الكامل وراء أي طرف. اتخذت هذه الدول (مثل الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا، تركيا، دول الخليج) مواقف انتقائية حسب مصالحها: فهي من جهة تدعم المبادئ الدولية كسيادة الدول وترفض الضم الروسي للأراضي الأوكرانية، لكنها

من جهة أخرى لم تقطع صلاتها بموسكو واستمرت في التعاون الاقتصادي معها. يعكس هذا السلوك توجّهًا نحو تعددية المحاور: أي أن بعض الدول الكبرى تؤسس مواقفها على مزيج من البراغماتية التي تسمح لها بالاستفادة من علاقات جيدة مع الشرق والغرب معًا، بدل الاصطفاف المطلق. على سبيل المثال، اشترت الهند كميات ضخمة من النفط الروسي المخفّض الثمن بعد العقوبات الغربية رغم كونها حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة في آسيا. وتركيا (عضو الناتو) أدانت الحرب ودعمت أوكرانيا بمسيّرات عسكرية، لكنها في نفس الوقت لم تنضم للعقوبات وحافظت على علاقات وثيقة مع روسيا بل ولعبت دور الوسيط في اتفاق تصدير الحبوب عبر البحر الأسود (عبدالرزاق، 2024). هذا الاستقطاب المرن مرشح للاستمرار، ما يعني أن النظام الدولي الجديد قد لا يكون منقسمًا بحدّية إلى كتلتين صلبتين، بل سيشهد درجات متفاوتة من التحالفات والاصطفافات التي تتغير بحسب القضايا والمناطق.

**ثالثًا: إعادة إحياء دور الأدوات غير العسكرية في المنافسة بين القوى.** كشفت الحرب الأوكرانية أن الاقتصاد والتكنولوجيا باتا ساحتيْ صراع مكملتين للساحة العسكرية في رسم ملامح النظام العالمي. لقد استخدم الغرب العقوبات الاقتصادية وعزل روسيا ماليًا وتقنيًا كسلاح رئيسي، فيما ردت روسيا وحلفاؤها بخطوات لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي وتطوير بدائل تقنية بعيدة عن سيطرة الغرب. هذا يعني أن بنية النظام الدولي القادم ستتحدد إلى حد كبير بناءً على نتائج هذا الشد والجذب الاقتصادي. فإذا نجحت الجهود في إقامة نظام مالي عالمي موازٍ يقلل من نفوذ الدولار والمؤسسات الغربية، فسيكون ذلك تغييرًا بنيويًا في أسس النظام الدولي. كذلك الأمر في التكنولوجيا؛ إذ اندلعت على هامش الحرب مواجهة في ميدان المعلومات والفضاء السيبراني: من جهة قاد الغرب حملة عزل تكنولوجي ضد موسكو (منع تصدير الشرائح الإلكترونية والبرمجيات المتقدمة)، ومن جهة أخرى سرّعت روسيا بالتعاون مع الصين خطوات لبناء إنترنت وتقنيات اتصالات خاصة بهم بعيدًا عن هيمنة الشركات الأميركية. وفي مجال الطاقة، كان لإعادة تشكيل مسارات التجارة النفطية والغازية وقع طويل الأمد على التحالفات والعلاقات الدولية (مثل توطيد علاقة روسيا بالصين عبر أنابيب سيبيريا، وتحول أوروبا للاعتماد أكثر على أميركا والخليج في الطاقة) (لارابي، بيزارد وآخرون، 2017، ص 31).

إذًا يمكن القول إن مفهوم القوة في النظام الدولي الجديد سيصبح أكثر تنوعًا: لن يقتصر على القوة العسكرية التقليدية، بل سيلعب الثِقْل الاقتصادي والتفوق التكنولوجي دورًا مساويًا في تحديد مكانة الدول. وهذا بالفعل ما ينبّه إليه منظّرو العلاقات الدولية في أعقاب الحرب – حيث بات التكامل بين الجوانب العسكرية والاقتصادية والقيمية ضروريًا لفهم المنافسة بين القوى العظمى.

**رابعًا: اهتزاز شرعية وهياكل المؤسسات الدولية الحالية.** وضعت الحرب الأوكرانية الأمم المتحدة ومجلس الأمن في مأزق، إذ عجز المجلس عن اتخاذ أي إجراء فعال بسبب حق النقض الروسي بوصفها عضوًا دائمًا. وهذا أعاد إحياء الدعوات لإصلاح مجلس الأمن وتقييد حق الفيتو في حالات الإبادة أو العدوان الصارخ، لأن تركيبة المجلس الحالية (الموروثة منذ 1945) بدت عاجزة أمام نزاع يخص أحد أعضائه الدائمين. كما أثيرت تساؤلات حول مصداقية القانون الدولي عندما عجز عن منع الحرب أو معاقبة روسيا نظرًا لوضعها القوي. من جانب آخر، أعطت الحرب زخمًا لدول الجنوب العالمي للمطالبة بدور أكبر في النظام الدولي ومعالجة ما تعتبره **ازدواجية معايير** غربية. على سبيل المثال، انتقدت دول إفريقية كون الغرب تحرك بقوة وحزم في أوكرانيا بينما تجاهل أزمات أفريقيا لعقود، ودعت إلى نظام أكثر عدلًا يراعي مصالح الجميع. هذه المطالب قد تنعكس في الدفع نحو **إصلاح المنظمات الدولية** كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمنح الدول النامية صوتًا أقوى، وكذلك ربما توسيع عضوية مجلس الأمن لتشمل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا (وهي مطالب قديمة اكتسبت وجاهة جديدة بعد اصطفاف هذه الدول المستقل في الأزمة) (السقّاف، 2022).

كذلك، من المرجح أن نشهد تنشيطًا لحركة عدم الانحياز بصيغة جديدة تتعامل مع القضايا الاقتصادية والبيئية العالمية بعيدًا عن الاستقطاب الحالي، مما سيضيف مستوى آخر إلى تعقيدات النظام العالمي.

وخلاصة هذه النقاط أن الحرب الأوكرانية أدخلت النظام الدولي في **مرحلة تحول تاريخي** لم تتضح جميع معالمها بعد، لكنها تتجه نحو تنويع مراكز القوة وتعديل قواعد التفاعل الدولي. ولم يعد ممكنًا العودة ببساطة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل الحرب؛ فالتوازنات القديمة اهتزت، والتحالفات الجديدة تشكلت، والثقة بين الشرق والغرب تضررت بشدة. ربما نجد أنفسنا أمام نظام متعدد الأقطاب متغير التحالفات (Multilateral, Multi-alignments) تسوده مرونة عالية في الشراكات والمنافسات. وسيكون على كل دولة – كبيرة كانت أم صغيرة – أن تتكيف مع هذه البيئة المتغيرة باستمرار، مما قد يعني سياسة خارجية أكثر براغماتية وتنوعًا في الشراكات، بدل الاعتماد المطلق على معسكر واحد. هذا التحول يحمل في طياته فرصًا (للدول النامية مثلا للمناورة بين العروض المقدمة من الشرق والغرب) لكنه يحمل أيضًا مخاطر زعزعة الاستقرار إذا لم ترافقه آليات حوكمة عالمية فعالة لتسوية النزاعات ومنع التصادم بين الكتل المختلفة.

## 3. صراع الهويات والنفوذ الجيوسياسي

لم يقتصر المشهد في الحرب الروسية – الأوكرانية على البعد العسكري والجيوستراتيجي فحسب، بل برز أيضًا بُعد أيديولوجي وحضاري تمثل في صراع للهويات والسرديّات بين الطرفين وفي محيطهما. أعاد هذا الصراع إحياء أسئلة جوهرية حول القيم التي يقوم عليها

النظام العالمي ومعايير الشرعية الدولية. فمن جهة، قدّمت الدول الغربية الحرب على أنها معركة للدفاع عن النظام الليبرالي الديمقراطي في مواجهة الاستبداد الروسي الساعي لإحياء إمبراطورية الماضي. رفع الخطاب الغربي شعارات الدفاع عن سيادة أوكرانيا وحق شعبها في اختيار مصيره الديمقراطي، واعتُبرت مقاومة أوكرانيا رمزًا للصراع بين الديمقراطية والحرية من جهة والنزعة التوسعية الاستبدادية من جهة أخرى. وروّجت وسائل الإعلام الغربية لهذا التصوير بوصف الحرب اختبارًا لمصداقية القيم الغربية في دعم الحرية وسيادة القانون. أما روسيا، فتبنّت خطابًا مختلفًا تمامًا يستند إلى هوية قومية حضارية خاصة. صوّر الكرملين الحرب على أنها مواجهة ضد هيمنة غربية أطلسية تهدد الأمن القومي الروسي وتهدف لتطويق روسيا والنيل من مكانتها التاريخية. وبرر بوتين غزوه لأوكرانيا بحماية الروس العرقيين في إقليم الدونباس والدفاع عن الثقافة الروسية الأرثوذكسية في مواجهة ما وصفه بالمد الغربي الأخلاقي المنحرف. حتى أنه نشر مقالًا مطولًا في تموز/يوليو 2021 بعنوان "حول الوحدة التاريخية بين الروس والأوكرانيين" جادل فيه بأن الأوكرانيين والروس شعب واحد (روسيا، 2021).

وبالتالي فإن انزلاق أوكرانيا نحو الغرب هو خيانة لهوية مشتركة صنعها الغرب عبر صدام الهويات. بهذا المعنى، قدّم بوتين الحرب كرواية تاريخية-حضارية: روسيا حامية الهوية السلافية الأرثوذكسية تستعيد أبناءها وتردع الغرب عن طمس ثقافتها (بومنجل، فارق، 2018، ص 141).

هذا التباين في السرديات يعكس صراعًا أوسع حول هوية النظام العالمي المقبلة. فكل طرف يدّعي تمثيل نموذج أو منظومة قيمية يريد بسطها عالميًا. الولايات المتحدة وحلفاؤها يرفعون لواء النظام الدولي القائم على القواعد الذي تُشكّل الديمقراطية وحقوق الإنسان والتجارة الحرة أهم ركائزه. في المقابل، تطالب روسيا والصين ومعهما دول عديدة في الجنوب العالمي بـ"نظام عالمي جديد" أكثر تنوعًا في النماذج الثقافية والحضارية، بحيث لا يفرض الغرب قيمه باعتبارها عالمية. ويرتبط بذلك مفهوم ازدواجية المعايير الذي انتقدته روسيا بشدة خلال الحرب: إذ اعتبرت أن الغرب ينتهك بنفسه القواعد عندما تناسبه (مثل غزو العراق 2003، أو الاعتراف باستقلال كوسوفو 2008) لكنه يطالب الآخرين بالتقيّد بها حين تضار مصالحه. وقد تبنّت دول عديدة هذا النقد، ورأت في الحرب مناسبة لتسليط الضوء على لاعدالة النظام الراهن الذي يمنح امتيازات حضارية وقيمية للغرب (الأزمة الأوكرانية... تفضح من جديد ازدواجية المعايير الأميركية والغربية، 2022).

إلى جانب البعد القيمي، هناك صراع على النفوذ الجيوسياسي التقليدي يتمحور حول من يسيطر ويؤثر في مناطق معينة من العالم. في الحرب الأوكرانية، يتواجه مفهومان: مناطق النفوذ الحصرية مقابل حق الدول في التحالفات التي تختارها. روسيا تصر أن أوكرانيا تقع ضمن مجال نفوذها التاريخي ولا يمكن السماح بانضمامها للناتو دون تقويض أمن روسيا. بينما يؤكد الغرب أن سيادة أوكرانيا تخولها الانضمام لأي حلف تريد، وأن فكرة مناطق النفوذ عفا عليها الزمن. الحقيقة أن الحرب أحيت عمليًا مناطق النفوذ: فهي تدور جغرافيًا على تخوم حدود الناتو وحدود روسيا، وأوكرانيا أصبحت خط تماس بينهما. علاوة على ذلك، دفعت الحرب دول الجوار الروسي (كجورجيا ومولدوفا وآسيا الوسطى) لإعادة حساباتها بين التقرب من الغرب أو مراعاة النفوذ الروسي، مما يعني أن رسم الحدود الجيوسياسية في أوراسيا بات على الطاولة. أيضًا في الشرق الأقصى، راقبت اليابان وكوريا الجنوبية وكذا تايوان سلوك الصين حيال الأزمة وازداد شعورها بالتهديد، فيما تعزز محور بكين-موسكو كجبهة موحدة ضد أي تمدد أميركي في مناطقهما. إذًا الحرب خلقت استقطابًا نفوذيًا واضحًا: دول اختارت المعسكر الأميركي لتعزيز أمنها (مثل فنلندا والسويد اللتين سارعتا لطلب عضوية الناتو ودول رأت مصلحتها في التقارب مع روسيا أو على الأقل عدم إغضابها (مثل إيران وسوريا وبيلاروسيا) لتعزيز مواقعها الإقليمية. ولا ننسى دول إفريقيا التي توسع فيها النفوذ الروسي مستفيدًا من النفور الشعبي هناك تجاه الإرث الاستعماري الأوروبي؛ فقد زادت نشاطات مجموعة فاغنر الروسية في دول أفريقية خلال فترة الحرب، ونجحت الدبلوماسية الروسية في كسب تعاطف بعض القادة الأفارقة مع موقفها، مستغلةً موضوع الغذاء والسلاح (عبد الحميد، 2023).

هذا كله يعني أن شكل النظام الدولي الجديد سيتحدد أيضًا بناءً على خرائط النفوذ الإقليمية التي تتشكل الآن: هل سنرى قبولًا دوليًا ضمنيًا بنفوذ روسي في أجزاء من الاتحاد السوفياتي السابق مقابل نفوذ أميركي في أوروبا الغربية مثلًا (عودة لتوازنات شبيهة بالحرب الباردة ولكن بقوالب جديدة)؟ أم تستمر محاولات كل طرف لاختراق مناطق نفوذ الآخر وضمها لمعسكره؟

جانب آخر من صراع الهوية ظهر داخل أوروبا نفسها. إذ أعادت الحرب تعريف الهوية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي وحلفائه. ظهر انقسام بين جناح شرقي في أوروبا (بولندا ودول البلطيق) يتبنى موقفًا متشددًا ضد روسيا وينظر لها كعدو تاريخي يجب ردعه، وبين جناح غربي أعرق (كألمانيا وفرنسا) حاول سابقًا اتباع نهج الحوار مع موسكو لكنه اضطر لتغيير مقاربته بعد الحرب. هذا خلق نقاشًا أوروبيًا حول ماهية هوية أوروبا الأمنية: هل هي اتحاد مدني مسالم يعتمد على التجارة أم أنها قوة تحتاج لتعزيز قدراتها الدفاعية والوقوف بحزم ضد التهديدات الشرقية؟ وقد مال الرأي العام الأوروبي بشكل واضح بعد الحرب نحو تبني سردية المواجهة والصمود الديمقراطي أمام "الخطر الروسي"، ما يعني ضمنا تبنّي أبعاد جديدة للهوية الأوروبية مرتبطة أكثر بالناتو والقيادة الأميركية مما كان عليه الحال قبل 2022 (حقي توفيق، 2023).

في المقابل، رسّخت الحرب نزعة قومية في روسيا؛ فالشعب الروسي وإن انقسم بعضه حول تأييد الحرب، إلا أنه بشكل عام تبنّى سردية أن روسيا تقف ضد الغرب دفاعًا عن كرامتها وسيادتها وأنها ضحية تطويق وعداء غربي تاريخي. عزز ذلك مشاعر الوطنية الروسية وربطها

بشخص الرئيس بوتين الذي صوّر نفسه حامي روسيا من التفكك والمهانة التي لحقت بها في التسعينيات. هذا المناخ قلّص هوامش المعارضة الداخلية للحرب لأن أي رأي مخالف وُصف بأنه خيانة للوطن والتماهي مع رواية العدو (سرميني، 2016).

مجمل القول، أفرزت الحرب صراعًا مركبًا على الهوية والنفوذ: صراع بين نماذج فكرية (ليبرالية مقابل أوراسية/سلطوية) وصراع على من يكتب قواعد النظام الدولي (الغرب بمفرده أم تشاركه حضارات أخرى)، وصراع على من يتحكم بأجزاء مختلفة من الخريطة العالمية. هذا الصراع سيكون له تأثير عميق على مستقبل النظام الدولي، لأنه يمس جوانب معنوية ومادية معًا. وكما أشار أحد التحليلات، الحرب الأوكرانية قد تكون الشرارة الأولى لإعادة هندسة العلاقات الدولية ليس فقط من حيث موازين القوى ولكن أيضًا من حيث المرجعيات الفكرية والقيمية التي تحكم التفاعل الدولي. وربما نرى في السنوات القادمة بلورة لإطار فكري جديد لنظام متعدد الحضارات والقيم، إذا ما نجحت الدول غير الغربية في انتزاع اعتراف بدورها ومقاربتها الخاصة. أما إذا فشل ذلك، فقد يستمر النظام تحت قيادة غربية لكن مع تغير أساليبه وأدواته لتجنب مقاومة الآخرين – أي هيمنة بأدوات جديدة ربما تكون أكثر نعومة وأقل مباشرة من ذي قبل.

## 4. السيناريوهات المستقبلية المحتملة لمآل النظام الدولي

نظرًا للطبيعة المفتوحة للصراع في أوكرانيا وتعقيداته، فإن السيناريوهات المستقبلية بخصوص مآل الحرب والنظام الدولي تبقى متعددة. يستشرف الخبراء بضعة مسارات محتملة قد يرسم كلٌّ منها صورة مختلفة للنظام العالمي القادم:

**السيناريو الأول: انتصار روسي واضح واستعادة مناطق النفوذ**. يفترض هذا السيناريو تمكن روسيا من تحقيق أهدافها العسكرية في أوكرانيا أو جزء كبير منها، سواء عبر الحسم العسكري أو فرض تسوية بشروطها. في هذه الحالة، ستظهر موسكو كطرف منتصر استراتيجياً، مما سيعزز خطابها عالميًا ويثبت قدرتها على **تحدي** الغرب وإعادة رسم الخرائط. انتصار كهذا – إن حدث – قد يدفع روسيا للمطالبة بإعادة تنظيم أمني في أوروبا (مثلاً: التزام قانوني بعدم توسع الناتو شرقًا، أو اعتراف بوضعية محايدة لأوكرانيا). كما ستزداد جرأة روسيا وحلفائها في آسيا وأميركا اللاتينية للمطالبة بتحولات في هيكلية المؤسسات الدولية لصالحهم. على المدى البعيد، انتصار روسيا ربما يؤسس لنظام دولي متعدد الأقطاب بوضوح، حيث تقود روسيا كتلة أوراسية كبيرة في مواجهة الكتلة الغربية. لكن هناك أيضًا وجه سلبي لهذا السيناريو بالنسبة لروسيا نفسها، إذ قد يقود انتصارها إلى سباق تسلّح جديد وعزلة طويلة الأمد من الغرب، ما يضع أعباء اقتصادية وسياسية ثقيلة عليها رغم المكسب الجيوسياسي. ومع ذلك، سيكون الرسوخ النهائي أن القوة العسكرية غيّرت الحدود في أوروبا لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وهذا بحد ذاته سيشكل سابقة وخطًا فارقًا في العلاقات الدولية يعزز مبدأ القوة تصنع الحق لدى بعض الدول.

**السيناريو الثاني: هزيمة روسية أو جمود يرهقها داخليًا**. في هذا السيناريو، لا تنجح روسيا في تحقيق أهدافها؛ بل ربما تتكبد خسائر أكبر، كأن تُطرد قواتها من معظم الأراضي الأوكرانية تحت ضغط هجوم مضاد مدعوم غربيًا، أو تنهار جبهتها بسبب إنهاك طويل الأمد. عندها سيكون موقف روسيا الدولي أضعف بكثير، وستخرج صورتها كقوة عسكرية مهشمة. قد يشجع ذلك الغرب على تكريس هيمنته مجددًا، وربما إسقاط النظام الروسي عبر إثارة اضطرابات داخلية نتيجة شعور الشعب بالهزيمة والعزلة. مثل هذا التحول الداخلي إن حصل (كإطاحة بوتين أو تفكك النخبة الحاكمة في موسكو) سيعيد رسم المشهد العالمي بصورة جذرية. فقد تنكفئ روسيا لفترة لإعادة ترتيب بيتها الداخلي، ما يتيح للولايات المتحدة توجيه المزيد من الموارد لمنافسة الصين دون إلهاء روسي. كما قد تعود دول عديدة كانت تراهن على روسيا (إيران، سوريا، فنزويلا...) لطلب صفقة مع الغرب إن شعرت أن حليفتها الكبرى خسرت المعركة. بعبارة أخرى، هزيمة روسيا المحتملة قد تطيل أمد النظام الأحادي أو الثنائي بقيادة غربية، وتُضعف كثيرًا سردية التعددية القطبية لفترة قادمة. لكن ينبغي الحذر أن هذا السيناريو قد لا يمر دون مخاطر كبرى؛ فروسيا قوة نووية، وإذا وُضعت في زاوية الهزيمة الوجودية فقد تلجأ إلى خيارات متطرفة (مثل استخدام سلاح نووي تكتيكي كملاذ أخير). وهنا يكمن احتمال سيناريو كارثي يهدد النظام العالمي برمته، إذ إن تصعيدًا نوويًا – وإن كان محدودًا – سيكسر المحرمات السائدة منذ 1945 ويخلق واقعًا أمنيًا جديدًا بالغ الخطورة.

**السيناريو الثالث: تسوية سياسية وولادة نظام أمني جديد في أوروبا**. في هذا المسار، لا يحقق أي طرف نصرًا كاملًا، وتطول الحرب بما يكفي لإنهاك الجميع ودفعهم نحو حل تفاوضي. قد تكون التسوية شبيهة باتفاق مينسك جديد، تتضمن وقف إطلاق نار وترتيبات سياسية مثل حياد أوكرانيا (أي عدم انضمامها للناتو) وربما ترسيم جديد للحدود تعترف ضمنيًا ببقاء القرم وجزء من الدونباس تحت السيطرة الروسية، مع تقديم ضمانات أمنية لبقية أوكرانيا. مثل هذا الاتفاق – إن حصل بضمانات دولية – سيشكل سابقة لإدارة التنافس بين القوى العظمى عبر صفقة واقعية تقسم مناطق النفوذ وتعطي كل طرف جزءًا مما يريد. قد نرى مثلاً وثيقة أمنية أوروبية جديدة تذكّر بمؤتمر هلسنكي 1975، تعترف بوضع أوكرانيا الخاص وتقيّد الحشود العسكرية في شرقي أوروبا. نظام ما بعد التسوية سيكون هجينًا: ليس انتصارًا كاملاً للغرب ولا لروسيا، بل نوع من توازن المصالح المتبادلة (عقيلة، 2017، ص311).

هذا السيناريو ربما يؤسس لنمط عالمي يقرُّ ضمنيًا بتعددية الأقطاب لكن بشكل سلمي ومنظم. ويمكن للغرب حينها الادعاء أنه احتوى روسيا ومنع توسعها أكثر (أي انتصار نسبي لقواعده)، بينما ستقول روسيا إنها انتزعت ضمانات لأمنها ومنعت أوكرانيا من دخول الناتو

(أيضًا انتصار نسبي لها). النظام الدولي سيتشكل آنذاك على أساس "يالاطا"[1] جديدة ولكن ليس بتقسيم العالم رسمياً إلى مناطق نفوذ صارمة، بل بتفاهمات ضمنية على خطوط حمراء لا يتم تجاوزها من قبل المعسكرين. وقد يتبع ذلك إعادة انخراط انتقائية بين الغرب وروسيا (مثلاً رفع بعض العقوبات مقابل حياد كييف) مما يخفف الاستقطاب مؤقتًا، بيد أن عدم الثقة سيبقى عالياً. وهذا النظام سيكون انتقالياً ومؤقتاً بانتظار صعود أو أفول أحد المعسكرين بشكل واضح.

**السيناريو الرابع:** استمرار حرب الاستنزاف دون حسم وواقع دولي متوتر طويل الأمد. هنا تبقى الحرب مشتعلة لسنوات كصراع مجمّد/مشتعل على غرار نزاعات تاريخية كالحرب الكورية (لم تنته بمعاهدة سلام)، بحيث لا يستطيع أي طرف تحقيق نصر حاسم بينما يرفض كلاهما التنازل. هذا السيناريو في الواقع هو الأقرب لوضع الحرب حاليًا بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات؛ فقد تحولت لمعارك كرّ وفرّ دون تغييرات استراتيجية كبيرة على الأرض منذ أواخر 2022. هذا الوضع سيؤدي إلى استنزاف الأطراف اقتصاديًا وعسكريًا: روسيا تضغط على مواردها وتواجه مصاعب تقنية ولوجستية متزايدة، والغرب ينفق مليارات لدعم أوكرانيا ويستهلك مخزونات أسلحته، بينما أوكرانيا نفسها تتحمل العبء الأكبر بشريًا وعمرانيًا. على الساحة الدولية، سيعني ذلك إطالة أمد الانقسام الحالي بين الشرق والغرب، وربما تحوله إلى نمط مؤسسي دائم (أي حرب باردة جديدة، ولكنها "فاترة" وليست شاملة عالميًا). ستستمر العقوبات وقطع العلاقات، ويُعاد تشكيل الاقتصاد العالمي في كتل منفصلة: كتلة تقودها الصين وروسيا تتعامل بعملاتها وتكنولوجياتها الخاصة، وكتلة غربية تحاول تحصين سلاسل توريدها وتقليل تعرضها لضغوط الخصوم. قد نشهد أيضًا سباق نفوذ في العالم النامي أشد ضراوة، حيث تسعى كل كتلة لاستمالة الدول المحايدة بالمعونات والاتفاقيات التجارية والمشاريع الاستثمارية. هذا الواقع المستدام من التوتر المنخفض الحدة يمكن أن يستمر سنوات وربما عقود إن لم تحدث صدمة كبرى (كتغيير نظام في روسيا أو تغير في قيادة الولايات المتحدة). وستكون له عواقب بعيدة المدى: فمن جهة، قد يدفع دول أوروبا لتعزيز استقلاليتها الدفاعية عن أميركا خوفًا من إرهاق الدعم (خاصة إذا تغيرت الإدارة الأميركية إلى نهج أقل التزامًا)، ومن جهة أخرى قد يغري الصين بمحاولة خطوات أحادية (مثل تجاه تايوان) طالما أن الغرب مُنهمك في مستنقع أوكرانيا. باختصار، عالم هذا السيناريو سيكون أخطر مما قبل 2022 لكن دون انفجار عالمي شامل – عالم يعيش حالة "لاحرب ولاسلم "بين كتل كبرى، مع استمرار بؤر صراع بالوكالة هنا وهناك.

**السيناريو الخامس: تصعيد شامل نحو مواجهة عالمية.** ورغم استبعاد الكثير من المحللين له علانية، يظل سيناريو يجب ذكره كاحتمال طارئ. يقوم هذا السيناريو على انزلاق غير محسوب أو متعمّد نحو توسيع رقعة الحرب إقليميًا أو حتى عالميًا. مثلاً، قد يؤدي خطأ في حسابات أحد الأطراف إلى اصطدام مباشر بين الناتو وروسيا –كاستهداف روسي لقافلة إمداد غربي على حدود بولندا، أو دخول صاروخ طائش أراضي عضو في الناتو وإيقاع ضحايا، مما يستدعي تطبيق المادة 5 والدخول في حرب بين روسيا والناتو. أو قد يتفاقم الوضع بقيام روسيا بتوجيه ضربات سيبرانية مدمرة للبنية التحتية في دول غربية ردًا على دعمهم لأوكرانيا، فترد هذه الدول بعقوبات سيبرانية وعسكرية. أسوأ الاحتمالات في هذا السياق هو استخدام السلاح النووي التكتيكي من قبل روسيا إذا رأت نظامها مهددًا بالسقوط، ما قد يستتبع ردًا نوويًا محدودًا من الغرب، ثم ينحدر الأمر إلى كارثة نووية أشمل لا تُحمد عقباها. صحيح أن كلا الجانبين أبديا حرصًا شديدًا طوال الأزمة على تفادي الاحتكاك المباشر (مثلاً: امتنعت الناتو عن فرض منطقة حظر طيران فوق أوكرانيا رغم مناشدة كييف، وروسيا حرصت على عدم ضرب مراكز تجمع القوات الغربية في الدول الحدودية) (مركز دراسات الوحدة العربية، 2022)، لكن تظل مخاطر سوء التقدير قائمة. وإذا تحقق هذا السيناريو الأسود – الذي يمثل كابوسًا للعالم – فإن النظام الدولي سيتغير جذريًا بصورة لا يمكن التكهن بتفاصيلها. غالبًا سيتحول إلى نظام رعب متبادل وفوضى، تنهار فيه المنظمات الدولية كليًا، وتدخل البشرية فترة صراع وجودي قد يذكّر بالحربين العالميتين ولكن بأدوات أشد فتكًا. بيد أن الإجماع بين الخبراء أن احتمال هذا السيناريو يبقى ضعيفًا جدًا، نظرًا لسياسة "الحافة النووية" التي يتقنها الأطراف والتي تحول دون تخطي خطوط اللاعودة.

بطبيعة الحال، يمكن تصور سيناريوهات فرعية أو مركبة تمزج بين ما سبق. فمثلاً، قد نشهد استمرارًا لحرب الاستنزاف الحالية لسنوات، ثم يحدث تغير سياسي داخلي في إحدى القوى (تغيير إدارة أميركية أو قيادة روسية) يقود نحو تسوية متفاوض عليها. أو قد تحصل تطورات خارجية تفرض مسارًا جديدًا، مثل وقوع أزمة عالمية أخرى (جائحة جديدة، انهيار اقتصادي عالمي) تدفع الجميع لتخفيف الصراع والتركيز على الخطر المشترك، مما قد يجمّد الحرب ولو مؤقتًا. وبالعكس، قد يؤدي حدث إقليمي (كصراع على تايوان) إلى تشتيت الانتباه العالمي وفتح جبهة جديدة تزيد تعقيد المشهد وتعيد خلط الأوراق في أوكرانيا.

على المدى البعيد، ترتبط السيناريوهات المستقبلية للنظام الدولي أيضًا بالتفاعلات بين القوى الكبرى الأخرى وخاصة الصين والولايات المتحدة. فالصين تراقب أوكرانيا كاختبار لقدرة الغرب على المواجهة، وموقفها المستقبلي تجاه قضاياها الخاصة (تايوان مثلًا) سيتأثر بنتيجة هذا الصراع. إن نجاح الغرب في ردع روسيا سيجعل الصين أكثر حذرًا، أما إخفاقه فقد يعزّز ثقة الصين بقدرتها على فرض وقائع جديدة.

---

1) مؤتمر يالطا (4-11 فبراير 1945) هو اجتماع بين قادة الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتي عُقد في شبه جزيرة القرم، حيث نوقشت إعادة تنظيم أوروبا وما بعد الحرب العالمية الثانية، وتمّ فيه ترسيم مناطق نفوذ للقوى الكبرى

ذلك الهند وقوى إقليمية أخرى ستبني سياساتها على ما تستشفه من مآل هذه الحرب. وعليه، فإن مآل الحرب الروسية – الأوكرانية قد يحدد شكل التوازنات الدولية لعقود مقبلة كما حدث مع نتائج الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. نحن الآن أمام لحظة سيولة تاريخية يكون فيها كل شيء وارد، لكن المؤكد أن العالم لن يعود إلى ما كان عليه قبل شباط/فبراير 2022 – فنحن إما أمام ولادة نظام تعددي أكثر تعقيدًا أو إعادة إنتاج للنظام السابق بأوجه معدلة.

## 5. نتائج الدراسة:

- أظهرت الحرب الروسية–الأوكرانية محدودية النموذج الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة، إذ لم يعد قادرًا على ضبط التفاعلات الدولية أو إدارة الصراعات الكبرى كما كان في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
- برزت مؤشرات ملموسة على تشكّل نظام دولي متعدد الأقطاب يتمحور حول روسيا والصين والهند وتكتلات اقتصادية–جيوسياسية مثل البريكس ومنظمة شنغهاي، ما يشير إلى إعادة توزيع تدريجي لمراكز القوة العالمية.
- تحوّلت أدوات القوة الدولية من العسكرية الصلبة إلى قوى مركّبة تشمل الاقتصاد، الطاقة، التكنولوجيا، والعقوبات، ما جعل الصراع يمتد إلى الأسواق العالمية وسلاسل التوريد وليس ساحات القتال فقط.
- أثبتت الحرب محدودية فعالية المؤسسات الدولية التقليدية—وخاصة مجلس الأمن والأمم المتحدة—في احتواء الأزمات بين القوى الكبرى، ما يعكس الحاجة إلى بنى حوكمة عالمية أكثر تمثيلًا وتوازناً.
- أدت الحرب إلى إعادة تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية، فتعزّز التماسك داخل الناتو والاتحاد الأوروبي، مقابل توسّع الشراكات الأورآسيوية والجنوبية، ما أعاد تعريف معنى الاصطفاف الجيوسياسي.
- تدلّ مؤشرات المسار الراهن على أنّ النظام الدولي يدخل مرحلة انتقالية مفتوحة قد تستمر سنوات، مع احتمال تبلور توازنات هجينة تتعايش فيها مراكز قوة متعددة بدل مركز واحد مهيمن.

تتوافق النتائج المتوصّل إليها مع ما ذهبت إليه دراسة الدليمي (2024) التي اعتبرت الحرب الروسية–الأوكرانية مؤشرًا على اهتزاز الأحادية الأميركية، إذ أكّدت النتائج الحالية أن القدرة الغربية على إدارة النظام الدولي لم تعد مطلقة. كما تدعم الدراسة ما طرحته الخطيب (2023) حول التحوّل في أدوات القوة، حيث بيّن التحليل أنّ الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا أصبحت ساحات مركزية للصراع، لا مجرد عناصر مساندة للبعد العسكري. وفي الاتجاه نفسه، تتقاطع النتائج مع استنتاجات مراد (2022) بشأن محدودية فعالية المؤسسات الدولية في احتواء الأزمات الكبرى، وذلك من خلال إبراز عجز مجلس الأمن ونظام العقوبات عن فرض تسوية أو منع التصعيد. ومع ذلك، تضيف هذه الدراسة بُعدًا تحليليًا أعمق من سابقاتها من خلال تركيزها على "المرحلة الانتقالية" للنظام الدولي وإمكان تبلور توازنات هجينة متعددة المراكز، بدل افتراض انتقال حتمي وفوري نحو التعددية القطبية. وبهذا، تؤكد المقارنة أن الحرب لا تُقرأ فقط كواقعة عسكرية أو سياسية، بل كمختبر يكشف حدود النظام العالمي ويفتح احتمالات تاريخية جديدة لإعادة تشكيله.

## الخاتمة

تُظهر الحرب الروسية–الأوكرانية أنّ النظام الدولي دخل مرحلة انتقالية تتجاوز منطق الأحادية القطبية الذي ساد منذ التسعينيات، من دون أن يستقر بعد على صيغة تعددية واضحة. فقد كشفت الحرب حدود القوة الغربية التقليدية، وفي الوقت ذاته أبرزت قدرة روسيا على الصمود، وفتحت المجال أمام صعود قوى كالصين والهند وتكتلات كالبريكس ومنظمة شنغهاي، بما يعكس تحوّلًا تدريجيًا في موازين النفوذ العالمي. في المقابل، أعادت الحرب تنشيط القيادة الأميركية داخل الغرب وحلف الناتو، ما يدلّ على أنّ القوى المهيمنة لن تتخلى بسهولة عن دورها، بل تسعى إلى تجديد أدواتها عبر التحالفات والضغط الاقتصادي والتكنولوجي.

بهذا المعنى، لا يبدو المستقبل محصورًا بين انتصار قطب واحد أو تفكك كامل للمنظومة الدولية، بل مرجّح أن يتجه العالم نحو توازن هجين تتعايش فيه مراكز قوة متعددة، تتنافس وتتعاون في آن واحد، وتعيد تعريف مفاهيم الأمن والهيمنة والسيادة. وسيحدّد مسار الحرب وتسويتها طبيعة هذا التوازن، ومدى قدرته على إنتاج نظام مستقر أو دفع العالم نحو استقطاب أطول وأخطر.

إن الدرس الأهم الذي تتيحه هذه اللحظة التاريخية هو أنّ النظام الدولي لم يعد مُسلّمًا به، بل بات مساحة صراع وصياغة مفتوحة. وعلى الدول وصنّاع القرار إدراك أنّ العالم يتغيّر، وأنّ إدارة هذا التحول—لا مقاومته—هي ما سيحفظ الاستقرار ويقلّل تكلفة المستقبل.

## المراجع

- الأزمة الأوكرانية... تفضح من جديد ازدواجية المعايير الأميركية والغربية. (2022، مارس 2). موقع الخنادق.

- بومنجل، خالد، & فارق، مجيب الرحمان المهدي. (2018). إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية (ص 141). برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- حسين، خليل. (2022، أبريل 22). *الخلفية الأيديولوجية للأزمة الأوكرانية*. موقع الخليج.
- حقي توفيق، سعد. (2023، سبتمبر 15). إنعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الأوروبي. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية.
- الخطيب، رنا سامر. (2023). انعكاسات الحرب الروسية–الأوكرانية على أمن الطاقة والتحالفات الاقتصادية العالمية. مجلة الاقتصاد السياسي المعاصر، 12(3)، 77–101.
- الدليمي، محمد عبد الله. (2024). الحرب الروسية–الأوكرانية وإعادة تشكّل النظام الدولي: قراءة في توازنات القوة. مجلة الدراسات الدولية، 46(2)، 15–42.
- روسيا اليوم أر تي العربية. (2021). بوتين: «لا وجود لسيادة أوكرانيا... إلاّ شراكتها روسيا». *بي أر تي العربية*. مسترجَع من https://arabic.rt.com/russia/1251047-...
- سرميني، محمد علي. (2016، ديسمبر 25). *عقيدة بوتين*. جريدة الشرق الأوسط، العدد 13907.
- السقّاف، محمد علي. (2022، مارس 17). ازدواجية المعايير في الحرب الأوكرانية. *موقع الوطن*.
- الشفح، فريد حاتم. (2005). *العلاقات الروسية الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس* (ط 1). دمشق: دار الطليعة الجديدة.
- عباس عقيلة. (2017). تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو-أطلنطي. المجلة الجزائرية للدراسات السياسية, المجلد 2017، العدد 7، ص 303-314.
- عبد الحميد، ريم. (2023، فبراير 23). واشنطن بوست: الانقسام العالمى يتعمق إزاء الحرب الروسية-الأوكرانية. موقع اليوم السابع.
- عبدالرزاق، سعيد. (2024، مايو 22). تركيا تؤكد استمرار جهودها للوساطة بين روسيا وأوكرانيا. *موقع الشرق الأوسط*.
- العبيدي، ليث عصام ماجد. (2023، ديسمبر). موقف الهند من الحرب الروسية-الأوكرانية 2022. *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، (عدد 94)، ص 39.
- كونولي، كيفين. (2022، مارس 10). غزو روسيا لأوكرانيا: كيف كشف "هشاشة" السلام في أوروبا؟ *بي بي سي*.
- لارابي، إف. ستيفن، بيزارد، ستيفاني، رادين، أندرو، تشاندلر، ناثان آ.، كرين، كيث و.، &سزايْنا، توماس س. (2017). *روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية: الخُلَفَيات الأوروبية للضغوط الروسية* (ص 31). سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند.
- مراد، نادر فتحي. (2022). فعالية المؤسسات الدولية في إدارة الأزمة الروسية–الأوكرانية: اختبار لقدرة النظام العالمي. مجلة العلاقات الدولية والسياسة العالمية، 9(4)، 55–83.
- مركز دراسات الوحدة العربية. (2022، فبراير 28). *المواجهة الروسية-الأطلسية في أوكرانيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- APA: AbdelRazik, L. (2025). The impact of the Russia-Ukraine war on the emergence of shifts in the international order. (ورقة بحثية منشورة). Arab Journals Platform
- APA: Mayhubi, F. D. (2025). The Russian-Ukrainian war's impact on international power balances. Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques, 62(3), 234–249. https://search.emarefa.net/en/detail/BIM-1737002-the-russian-ukrainian-war%E2%80%99s-impact-on-international-power-ba?utm
- APA: Najafov, Z., Hasanov, A., & Gawliczek, P. (2024). The effects of the Russian-Ukrainian war on international politics and global security. (منشور كمقال أكاديمي). Yadda
- Bahadari, A. F. (2025). The impact of the Russia–Ukraine war on the change in the balance of power in the international system. Journal of Social Sciences & Humanities, 2(4).https://www.researchgate.net/publication/397171997_The_Impact_of_the_Russia-Ukraine_War_on_the_Change_in_the_Balance_of_Power_in_the_International_System
- Johnson, Ian. (2022, February 25). *Why China Is Struggling to Deal With Russia's War in Ukraine?* New York: Council on Foreign Relations. Retrieved from https://www.cfr.org/in-brief/china-russia-war-ukraine-taiwan-putin-xi cfr.org
- Zafar, S. A. (2025). The Russia–Ukraine war: A shift from Eurocentrism to multipolarity. Journal of Political Studies, 45. J Polit & Int Studies.